أثر متطلبات السيولة وفق معايير لجنة بازل ٣ على ربحية البنوك التجارية

دراسة حالة بعض البنوك السعودية

الدكتورة/ بلعة جويدة(۞)، الأستاذة/ بليليطة أنوار(۞)

ملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تبين دور معايير لجنة بازل ٣ في الحفاظ على السلامة البنكية وتجنب الأزمات المالية، ومدى تأثير متطلبات السيولة وفق لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: لجنة بازل ٣، السيولة، نسبة تغطية السيولة، ربحية البنوك التجارية.

Abstract:

This study attempts to show the role of Basel III standards in maintaining bank safety and avoid financial crises, and the extent of the impact of liquidity requirements according to the Basel Committee On the profitability of commercial banks.

Keywords: Basel Committee 3, Liquidity, Liquidity coverage ratio, Profitability of commercial banks.

(۞) أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة فرحات عباس ـ سطيف.

المقدمة

تسببت الأزمة المالية العالمية في العديد من الانهيارات المالية التي طالت كبرى الشركات والبنوك في مختلف القارات، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى إعادة ضبط القطاع المصرفي والمالي العالمي من خلال إعادة النظر في التشريعات والمعايير المنظمة للعمل المصرفي والمالي العالمي لتتولد اتفاقية بازل ٣ في سبتمبر ٢٠١٠م، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة حيث كان للسيولة المصرفية النصيب الأوفر من خلال إصدار معياريين جديدين لحسابها يتمثل الأول في نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة التمويل المستقر NSFR.

تعد الربحية هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات المالية وأمراً ضرورياً لاستمرارها، فهي أحد أهم العناصر الرئيسية لتوليد رأس المال، حيث تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين والمستثمرين المرتقبين، بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقياس لأداء إدارة البنوك، إلا أن معظم هذه الأخيرة تواجه مشكلة الموازنة ما بينها وبين السيولة، وقد يؤدي سوء التوازن إلى تهديد البنوك وبالتالي ضعف النظام البنكي في البلد ما يمكن أن يؤدي إلى المساس باستقرار النظام المالي العالمي وحدوث أزمة مالية عالمية.

إشكالية البحث:

بما أن المعايير السابقة لاتفاقية بازل الثانية لم تفلح في تفادي أزمة ٢٠٠٨م، وكانت السيولة هي السبب الرئيسي في انتقالها من القطاع المصرفي إلى القطاع الاقتصادي، توجب النظر إلى معايير جديدة تسعى البنوك لتطبيقها ومعرفة الأثر عليها إن كان إيجابياً أو سلبياً، فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر متطلبات السيولة حسب معايير بازل ٣ على ربحية البنوك التجارية؟

للإجابة على هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي العوامل الأخرى المؤثرة في الربحية؟

٢- ما هي العلاقة بين السيولة وربحية البنوك السعودية؟

٣- هل تم تطبيق متطلبات السيولة الجديدة في البنوك السعودية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تؤثر الرافعة المالية على الربحية.

الفرضية الثانية: يؤثر حجم البنك على الربحية

الفرضية الثالثة: هناك علاقة عكسية بين ما يملكه بنوك العينة من سيولة وربحيتها.

أهداف البحث:

يمكن إيجاز الأهداف المتوخاة من هذا البحث في النقاط التالية:

أ- توضيح طبيعة العلاقة مابين السيولة البنكية والربحية خاصة بعد إدراج معيار السيولة العالمي؛

ب- التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن متطلبات السيولة للاتفاقية الجديدة تعمل على تفادي الوقوع في أزمات جديدة؛

ج- تقييم بنوك عينة الدراسة لمدى استيفاءها لمتطلبات السيولة ومدى تأثيرها على ربحيتها.

أهمية البحث:

تبين هذه الدراسة الدور الحساس الذي تلعبه السيولة المصرفية على مستوى الاقتصاد، والمتمثلة في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه طالبي

الأموال من الوحدات الاقتصادية المودعة أموالها لديهم. وبالتالي المساهمة في نشر الأمان وتوسيع التعامل مع القطاع المصرفي مما يساهم في التنمية الاقتصادية للدول؛

محاولة إيجاد حلول تسعى إلى ضبط معايير للسيولة في البنوك التجارية للحد من الأزمات المالية على المستويين المحلي للبنك والمستوى الدولي ككل، وهذا على إثر الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ التي أفلس بسببها أكبر وأقوى البنوك العالمية، حيث أرجع المشرفون الدوليون وقوعها إلى حدوث أزمة سيولة حادة؛

ونظراً لأن الربحية التي يسعى كل بنك قائم بذاته إليها وهي سبب من أسباب نشوءه، وأنها تتأثر بالكثير من العوامل الداخلية والخارجية ومن أبرزها السيولة، يسعى كل بنك إلى الموازنة بينهما لتحقيق أقصى عائد ممكن والوصول إلى أهدافه الإستراتيجية المسطرة، فكانت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثر ربحية البنوك بمتطلبات السيولة الجديدة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرنا في دراستنا على متطلبات السيولة الجديدة وتجريبها في البنوك التجارية السعودية باعتبار أنها عضو من أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية كذلك من أوائل الدول التي أقرت بتطبيق هذه المعايير وأصدرت القانون النهائي سنة ٢٠١٢، على أن يتم البدء في تطبيق معايير السيولة ابتداء من ٢٠١٥ إلى غاية سنة ٢٠١٩ كفترة للتجريب، بالإضافة إلى التزام بنوك المملكة بالإفصاح الربع سنوي والسنوي لمعايير بازل المتعلقة بالسيولة.

الحدود الزمانية: وقد امتدت الدراسة حسب ما توفر لدينا من معطيات من سنة ٢٠١٥ إلى نهاية سنة ٢٠١٦.

منهجية الدراسة وأدواتها:

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة البحث مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، تستدعي المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية المعروفة منها:

أ- المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم للسيولة والربحية البنكية والكشف عن كيفية قياسهما والعوامل المؤثرة فيهما؛

ب- أما المناهج الرياضية والأدوات الإحصائية فقد تمت الاستعانة بها لتشكيل البيانات العددية والجداول ومختلف النسب المالية، كما تم استخدام برنامج **eviwes** لمعرفة العلاقة بين الربحية ومتطلبات السيولة الجديدة.

تعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الأعضاء في لجنة بازل التي أبدت استعدادها لتطبيق اتفاقية بازل٣، حيث أن مؤسسة النقد العربي السعودي بدأت منذ ٢٠١١م تطبيق ومتابعة العناصر الرئيسة لإطار معايير بازل ٣ ضمن الجدول الزمني الذي أقرته لجنة بازل للإشراف البنكي، وشمل ذلك نسبة الرفع المالي في عام ٢٠١١، ونسب السيولة في عام ٢٠١٢، ونسب كفاية رأس المال اعتبارا من ٢٠١٣، وتتابع المؤسسة نسب الرافعة المالية والسيولة في مرحلة الرصد ونسبة رأس المال.

سيتم في هذا البحث دراسة تأثير ما جاءت به اتفاقية بازل الجديدة من جانب السيولة على ربحية البنوك السعودية (بنك البلاد والراجحي الإسلاميين، بنك

الأهلي المتحد وبنك الأول التقليديين)، ومعرفة مدى قدرة البنوك السعودية على الإيفاء بمتطلبات السيولة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

محاور الدراسة:

ستتناول هذه الدراسة المحاور التالية:

المبحث الأول: إدارة السيولة في ظل إصلاحات بازل ٣

المبحث الثاني: الربحية وعلاقتها بالسيولة

المبحث الثالث: التعريف بالبنوك محل الدراسة

المبحث الرابع: مخاطر السيولة وكيفية إدارتها لدى البنوك محل الدراسة

المبحث الخامس: البيانات المالية ومؤشراتها للمصارف عينة الدراسة

المبحث الأول
إدارة السيولة في ظل إصلاحات بازل ٣

سيتم التطرق إلى التغييرات الجديدة حول السيولة، كيفية حسابها، وما هي الآثار المحتملة عن تطبيقها.

المطلب الأول
لجـــنة بـازل ٣

لقد أبرزت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ مخاطر السيولة، مما أدى بلجنة بازل إلى تكريس عنصر جديد وهو ما سمي بمقررات بازل٣، ووفقا للجنة فإن الأزمة كشفت لنا عدم الممارسة السليمة لإدارة مخاطر السيولة، مما يتطلب وضع مبادئ الإدارة السليمة ومراقبة مخاطر السيولة[1].

الفرع الأول: ظروف إصدار مقررات بازل ٣ وتطورها

كانت الأزمة المالية العالمية أهم الأسباب التي أدت بالإقرار بمتطلبات جديدة لتجاوز الآثار السلبية وتحقيق الاستقرار.

أولاً: ظروف إصدار مقررات بازل ٣ والهدف من إصدارها

بعد أن قاربت الأزمة المالية العالمية على الانتهاء، وأدت إلى ما أدت إليه من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية طالت عدداً من أكبر المؤسسات المالية العالمية، وامتد أثرها ليشمل عدداً كبيراً من الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا وأمريكا وآسيا. وبالتوازي مع جهود إدارة الأزمة ومعالجة آثارها، بدأت مراكز صنع القرار والسياسات في المؤسسات الدولية والمنظمات المرتبطة بها، في البحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف. والتي

(1) rachida hennani, de bale 1 à bale3 :les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient, études et synthèse, lameta, université de montpellier, n°01,2015,p76.

بسببها لم يتم احتواء الأزمة في مهدها وبالتالي لم يكن من الممكن تفادي حدوث الأزمة، وقد كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى المؤسسة المسئولة عن صياغة معايير الضبط والرقابة والإشراف ألا وهي لجنة الرقابة والإشراف على البنوك المعروفة باسم لجنة بازل، والتي نالت النصيب الأوفر من الانتقاد بسبب عجز المعايير التي وضعها وفرضت كنظام شامل وحاكم للنظام المالي العالمي عن طريق توفير الحماية اللازمة وكذلك حماية الاقتصاديات العالمية من التأثر بما حدث في أسواق المال بعد أن امتدت الأزمة المالية العالمية غلى أن تصبح أزمة مالية عالمية بل وأزمة اقتصادية عالمية في النهاية[1].

حيث أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٠م[2].

تم اعتماد قواعد بنكية جديدة في مدينة بازل السويسرية للحد من مخاطر الائتمانية التي أدت إلى اشتعال الأزمة المالية العالمية والقواعد التي اتفق عليها رؤساء البنوك المركزية الكبرى في العالم ومسئولو هيئات الرقابة بشان الصناعة البنكية العالمية، وهذه المعايير الجديدة التي تم الاتفاق عليها من قبل

(١) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل٣، الدار الجامعية، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٣٩٠.

(٢) صالح مفتاح وفاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل٣ على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أسطنبول، تركيا، ٠٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣، ص٠٩.

المسئولين من ٢٧ دولة تفرض على البنوك رفع نسبة احتياطاتها المحتجزة من ٢٪ إلى ٧٪ من الأصول وذلك ضمن مجموعة من الإجراءات الأخرى التي تمت صياغتها من أجل تجنب أزمة انهيار النظام البنكي كما حدث مع ليمان براذر الأمريكي في عام ٢٠٠٨، ودفعت العالم إلى بوابة الركود[١].

تهدف الإصلاحات التي قامت بها اللجنة إلى تحسين قدرة القطاع البنكي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وبالتالي الحد من خطر تسربها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي لذا جاءت هندسة (بازل ٣)[٢] كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (١): هندسة مقررات بازل ٣

رأس المال	السيولة	المخاطر النظامية
تحسين نوعية ومستوى رأس المال الأساسي	إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	تشجيع استخدام غرف المقاصة بالنسبة للمنتجات المشتقة
مواجهة جميع أنواع المخاطر	إدخال نسبة سيولة طويلة الأجل نسبة صافي التمويل المستقر	تعزيز متطلبات رأس المال للمعاملات بين المؤسسات النظامية
إدخال نسبة الرافعة المالية		فرض رؤوس أموال إضافية بالنسبة للمؤسسات النظامية
اضافة هامش حماية للمحافظة على رأس المال وهامش الحماية من التقلبات الدورية		

المصدر: بركات سارة، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد١٧، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان ٢٠١٥، ص ١٠١.

(١) لحسن دردوري وسليمان دحو، مقررات لجنة بازل كآلية من آليات إدارة المخاطر وترسيخ الحوكمة في البنوك، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام طرق كمية، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، ٨/ ٩/ ٢٠١٥، ص١٨.

(٢) سارة بركات، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد١٧، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان ٢٠١٥، ص١٠١.

ثانياً: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل٣

- وضع احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل ٥ , ٢٪من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة ٧٪ وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن ٧٪؛
- الاحتفاظ بجزء من رأس المال الممتاز (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل ٥ , ٤٪على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب ٢٪ وفق اتفاقية بازل ٢؛
- زيادة نسبة كفاية رأس المال من ٨٪ حالياً إلى ٥ , ١٠٪ والتركيز على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك(١).
- الاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و٥ , ٢٪ من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وتوافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من ٤٪ إلى ٦٪وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال(٢).

(١) الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر ٢٠١٠م، ص٣.
(٢) معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد ٥، الكويت، ديسمبر ٢٠١٢م، ص٣.

- اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات[١].

الفرع الثاني: محاور اتفاقية بازل ٣

شملت اتفاقية بازل ٣ أربع محاور أساسية تمثلت في:

أولاً: تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال

تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس مال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ ٢٪ إلى ٥ , ٤٪[٢]. كما تلزم البنوك بإضافة هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته ٥ , ٢٪ من الأصول والتعهدات المصرفية لتدعيم أو الحفاظ على رأس المال يتزايد تدريجياً ليصل المجموع إلى ٧٪[٣]. والجدول أدناه يبين ذلك:

الجدول رقم (٢): متطلبات رأس المال الأساسي ورأس مال التحوط وفق بازل ٣

	حقوق المساهمين الشريحة الأولى	رأسمال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	٤,٥٪	٦٪	٨٪
رأس مال التحوط	٢,٥٪		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	٠٪ ـ ٢,٥٪		
الحد الأدنى +رأس مال التحوط	٧٪	٨,٥٪	١٠,٥٪
بازل ٢	٢٪	٤٪	٨٪

المصدر: صالح مفتاح وفاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل٣ على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أسطنبول، تركيا، ٠٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣، ص١٣.

(١) صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سابق، ص١٠.

(2) Reforme financier de bale : chemin parcouru et enjeux futurs, center d'analyse stratégique, France, janvier 2011, p209.

(٣) سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد١٤، ورقلة، ٢٠١٤، ص٤٦.

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم رفع معدل ملائمة رأس المال إلى ٥ , ١٠٪ بدلاً عن ٨٪ والحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من ٢٪ وفق اتفاقية بازل 2 إلى ٥ , ٤٪ بالإضافة إلى هامش احتياطي نسبته ٥ , ٢٪. ومنه فإن المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساس – الشريحة الأولى – مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافًا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند – الشريحة الثانية – فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة[1].

ثانيًا: تعزيز إدارة ومراقبة والمخاطر

نظراً لعدم الاكتراث الذي أبدته البنوك أثناء قيامها بتقييم المخاطر التي تعرضت لها خلال الأزمة المالية الأخيرة سواء تلك المتعلقة بعناصر داخل الميزانية أو خارجها فقد قمت اللجنة بتقديم توصيات حول ضرورة زيادة التركيز على عملية إدارة المخاطر داخل البنوك خاصة تلك المتعلقة بالطرف المقابل والناتجة عن عدم التزام أو عدم قدرة الأطراف الأخرى المقترضة في العقود التمويلية على الوفاء بالتزاماتهم خاصة في حالة عقود المشتقات

(١) صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سابق، ص ص ١٢.١٣.

المالية[١]. وقد عزمت اللجنة على تعزيز تغطية المخاطر من خلال تعزيز رأس المال لمحفظة التداولات والتعرضات للمشتقات المعقدة والتي تعد مصدر خسائر ضخمة خلال الأزمة المالية. ومن أجل زيادة رأس المال لتغطية هذه التعرضات الخطرة والحد من المخاطر النظامية تم اتخاذ العديد من التدابير منها:

١- تعزيز عملية المراجعة الرقابية (الدعامة الثانية)

٢- زيادة متطلبات فيما يخص الافصاحات المالية (الدعامة الثالثة).[٢]

ثالثًا: الرافعة المالية level ratio

كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي[٣]. حيث تهدف هذه النسبة إلى[٤]:

١- وضع حد أدنى لتراكم المديونية في القطاع البنكي، مما يسمح بالتخفيف من مخاطر زعزعة استقرار النظام المالي والاقتصاد.

٢- تطبيق ضمانات إضافية ضد مخاطر النموذج وخطر التقدير.

أما فيما يخص طريقة حسابها فهي تحسب كما يلي:

(1) comite de bale sur le contrôle bancaire, bale3: dispositif réglementaire mondial visant a renforcer la résilience des établissements et système bancaires, document révise, banque des règlements internationaux, bale, suisse, juin 2011 ,p69.

(٢) سارة بركات، مرجع سابق، ص١٠٥.

(3) Fréderic hache, bale 3en 5 question : des clefs pour comprendre la reforme, finance Watch, mai 2012, pp 4.5.

(٤) سارة بركات، المرجع نفسه، ص ١٠٣.

نسبة الرافعة المالية = رأس مال الشريحة الأولى / مجموع الأصول ≥ ٣٪

رابعًا: قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مراقبتها

قامت لجنة بازل بتطوير معياريين للإشراف على مخاطر السيولة هما[(١)]:

١- نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل liquidite covrege ratio

هي نسبة تسمح للبنوك أن تكون قادرة على الاستفادة من الأصول السائلة ذات الجودة العالية في حدود مدة ٣٠ يوم خلال أزمة سيولة حادة.

وتحسب كالآتي:

نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل = **مخزون الأصول السائلة جيدة النوعية** / **صافي التدفقات النقدية الخارجية طول فترة ٣٠ يوم** ≥١٠٠٪

تستند نسبة تغطية السيولة إلى منهجيات نسب تغطية السيولة التقليدية المستخدمة داخليًا من قبل البنك لتقييم التعرض لحالات السيولة المحتملة. يتم حساب التدفقات النقدية المتراكمة الصافية لمدة ٣٠ يومًا في المستقبل. يمكن أن يتطلب المعيار ألا تقل قيمة النسب عن ١٠٠٪ (أي على الأقل يكون أن يكون مخزون الأصول السائلة يساوي التدفقات النقدية الصافية المقدرة)[(٢)].

١-١ الأصول السائلة جيدة النوعية البسط

تمثل الأصول السائلة عالية الجودة كافة الأصول غير المرهونة الكافية لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال ٣٠ يومًا في ظل سيناريو الظروف غير المواتية. وبصفة عامة تتكون الأصول السائلة عالية الجودة

(1) Denis Philips, la nouvelle loi bancaire : la maitrise des risques et le renforcement des fonds propres, 25 avril 2014, p22.

(٢) اتحاد المصارف العربية، دليلك إلى التعديلات على بازل٢ لواجهة الأزمة المالية العالمية، إدارة البحوث ومركز البيانات والمعلومات، الجزء السادس، ٢٠١٠م، ص٤١٣.

المدرجة في بسط تغطية السيولة من مستويين للظروف غير المواتية، كما ينقسم المستوى الثاني كذلك إلى مستويين فرعيين أ ، ب وذلك بحسب درجة جودة وسيولة الأصل[١].

١-٢ صافي التدفقات النقدية الخارجة المقام

تتمثل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة في إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحاً منه إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة وذلك في ظل سيناريوه للظروف غير المواتية خلال الفترة المعنية ٣٠ يوم، ويتمثل إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة في الأرصدة القائمة للفئات المختلفة للالتزامات مرجحة بنسب مفترضة من المتوقع أن يتم سحبها من قبل الدائنين، وكذا مرجحة بنسب محددة، متوقع سحبها بالنسبة للبنود المختلفة خارج الميزانية، كما يتمثل إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة في الأرصدة القائمة مرجحة بنسب تعكس التدفقات الداخلية المتوقعة وذلك في ظل سيناريو للظروف غير المواتية[٢].

٢- نسبة التمويل المستقرة الصافية net stable fonds ratio

هذه النسبة تسمح للبنوك أن تكون صامدة سنة خلال أزمة سيولة حادة مبدؤها هو أن تكون كمية متطلبات التمويل المستقر أقل من كمية الموارد المتاحة.

وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة التمويل المستقرة الصافية} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq ١٠٠٪$$

(١) البنك المركزي المصري، التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل ٣ نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، القاهرة، ٢٠جويلية ٢٠١٦، ص٥.
(٢) البنك المركزي المصري، ص ١٠.

تستند هذه النسبة إلى منهجيات صافي الأصول النقدية التقليدية المستخدمة على نطاق واسع من قبل المؤسسات المصرفية الناشطة على المستوى الدولي، والمحللين المصرفيين ووكالات التصنيف، إلا أن المقياس المقترح يوسع اتفاقيات القطاع العامة لهذه المفاهيم لتأخذ بالاعتبار تعرضات مخاطر السيولة المحتملة من التعرضات خارج الميزانية وأنواع أخرى من عدم تطابق الاستحقاقات المرتبطة بالتمويل القصير الأجل المضمون لأصول طويلة الأجل قد تتجاهلها الأشكال التقليدية لهذه المقاييس[1].

٢-١ التمويل المستقر المتوفر البسط

يعتمد قياس التمويل المستقر المتاح على مدى استقرار مصادر تمويل البنك المتمثلة في بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات المتاحة والمستقرة التي تمتد لمدة عام على الأقل، ويتم حساب قيمة التمويل المستقر المتاح من خلال تصنيف بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات ضمن فئات مختلفة، ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح بهدف تحديد قيمة التمويل المستقر المتاح لكل فئة وفقا لمعاملات تأخذ في الاعتبار الأجل المتبقي لتلك المصادر واحتمالات سحبها[2].

٢-٢ التمويل المستقر المطلوب المقام

يعتمد قياس التمويل المستقر المطلوب على طبيعة مخاطر السيولة المصاحبة لتوظيفات البنك من أصول وبنود خارج الميزانية، ويتم حساب قيمة التمويل المستقر المطلوب من خلال تصنيف الأصول وبنود خارج الميزانية ضمن فئات مختلفة، ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح بهدف تحديد

(١) نفس المرجع، ص٤٤٩.
(٢) نفس المرجع، ص١٥.

قيمة التمويل المستقر المطلوب لكل فئة ويتم استخدام المعاملات الملائمة للأصول وفقًا للأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق تلك الأصول أو مدى سيولتها، فتأخذ الأصول ذات سيولة مرتفعة معاملات أقل مقارنة بالأصول الأخرى الأقل سيولة التي تتطلب تمويلاً أكثر استقراراً[١].

(١) نفس المرجع، ص١٧.

المطلب الثالث
تطبيق مقررات بازل٣ والآثار المحتملة لتطبيقها

بعد الإقرار بمتطلبات الجديدة للجنة بازل ٣ فقد منحت للبنوك فترة من ٢٠١٣-٢٠١٩ حتى يتم تطبيقها والتأكد من نجاعتها والآثار المترتبة عن ذلك.

أولاً: تطبيق مقررات بازل ٣

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها، أو التقليل من حجم قروضها وفي الحالتين فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت لذا فقد منحت بازل ٣ البنوك حتى عام ٢٠١٩ لتطبيق هذه القواعد الكلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية ٢٠١٣ وبحلول عام ٢٠١٥ يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة ٥ , ٤٪، وهو ما يعرف باسم core tier - one capital ratio، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ ٥ , ٢٪ بحلول عام ٢٠١٩، وهو ما يعرف باسم counter - cyclical كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل ٥ , ٢٪، ليصل الإجمالي إلى ٥ , ٩٪، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية[١]. وعلى الرغم من أن غالبية الاقتصاديين والمسئولين الماليين في الدول الغربية قد رحبوا بالقوانين الجديدة، فان بعضهم قد عبر عن خشيته من أن تؤدي هذه الخطوة إلى وضع المزيد من الضغوط المالية على البنوك، بحيث تضطر إلى التقليل حجم القروض التي تمنحها مما سيؤثر بدوره سلبا على النمو الاقتصادي[٢].

(١) صالح مفتاح وفاطمة، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) زبير عياش، اتفاقية بازل ٣ كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣٠/ ٣١، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي٢٠١٣، ص٤٥٩.

أما بشأن تطبيق معدلات السيولة لبازل ٣ فإن القرار الأخير للجنة أن يكون تطبيق نسبة تغطية السيولة تدريجياً خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ (إن كانت فعالة) وإلا فإنه يسمح للبنوك الحصول على المزيد من الوقت للاستعداد. ومع ذلك التنفيذ يبقى مهم[١].

أما فيما يخص نسبة التمويل المستقرة فاستعداد المؤسسات المالية له منطقياً أقل تقدماً، حيث أعلن المشرفون الدوليون أن ٤٤٪ من المشاركين احترموا عتبة ١٠٠٪ إلا أن ٣٧٪ منهم لم يتمكنوا من محاكاة هذه النسبة وتوقعوا صعوبات كبيرة الامتثال لها[٢].

ثانياً: الآثار المحتملة تطبيق بازل ٣

يمكن ملاحظة العديد من التحديات التي تعمل لجنة بازل ٣ على تجاوزها منها:

١- رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغير حتى نهاية ٢٠١٨ إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها ولهذا فإن البنوك وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل ٢ ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها وعليها سيكون هناك مسؤولية إضافية عليها فيعقد دورات إضافية تدريبية؛

٢- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدارة المخاطر جديدة سيعمل على تخفيض نسبة رأس المال وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال باقتطاعها من الأرباح أو عدم توزيعها أصلاً وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلباً على قيمة

(1) Marc van caenghem, bale3 et la gestion de la liquidité nouveaux éclairages sur la mise en coure, de lotte, avril 2013, p3.
(2) Ibid, p8.

أسهم البنك في الأسواق المالية ومنهجية أخرى فقد لا يكون السهم المصدر مرغوباً فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحاً أو لا يوزعها وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال؛

٣- تقليص معدلات وقوع الأزمات المالية البنكية المستقبلية والتقليل من حدتها وذلك بالحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات كما يتراجع تعاملها بالمشتقات المالية المنظمة وغير المنظمة وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات؛

٤- الزيادة في احتياطات البنوك والرفع من رأس مالها من خلا التزام بمعايير السيولة الجديدة التي ستجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول العالية السيولة ما يعني انخفاض توظيفاتها كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي تكون تنقيطها الائتماني جيداً؛

٥- ستتأثر البنوك العامة التي تتراوح أنشطتها بين الإقراض للأنشطة البنكية الاستثمارية والتامين وغير ذلك من الخدمات بتوليفة من الأوزان المرجحة بالمخاطر المتزايدة المرتبطة بأعمالها في المتاجرة والخصوصيات من رأسمالها نتيجة لأعمالها التأمين الخاصة بها ومصالح الأقلية المرتبطة بحيازات الأسهم للغير من الفروع الموحدة في مجموعة بنكية[1]؛

(١) فلاح كوكش أثر اتفاقية بازل ٣ على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي٢٠١٢، ص٢٢.

٦- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل؛

٧- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها(١)؛

٨- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي(٢)؛

٩- إن تطبيق نظام بازل ٣ سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها؛

١٠- معايير بازل ٣ ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

(١) صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) محمد بن بوزيان، فؤاد بن حدو، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل (٣)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر ٢٠١١.

١١- أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية بازل ٣ سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار ٠٥ , ١٪ إلى ١٥ , ١٪ تقريباً[١].

(١) صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سابق، ص١٦.

المبحث الثاني
الربحية وعلاقتها بالسيولة

سيتم تناول الربحية وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها

المطلب الأول
الربحية وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: تعريف الربحية

إن البنوك بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي البنك التجاري على جني الأرباح المعقولة ذلك إن الربحية تعد مؤشراً للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البلد وثرواته[١]. فالربحية تعبير اقتصادي يعبر عن كفاءة الإدارة البنكية في استثمار الإمكانيات المتاحة من السيولة والخدمات والأعمال التجارية وعادة ما ينسب الربح للأصول أو الموجودات أو أحياناً رأس المال وتارة إلى حقوق الملكية[٢]. والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية[٣].

كما تعرف على أنها ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجدي للمساهمين[٤].

(١) بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد٢٤، العراق، ص ٥.
(٢) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دمشق،١٢نيسان٢٠١١، ص ١٦٧.
(٣) باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٦، ص٧٣.
(٤) زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية، مصر، ١٩٩٤، ص١٣٢.

من خلال ذلك يتبن لنا أن أهمية الربحية تتلخص بأنها مصدر قوة للبنك لأنه يستطيع من خلالها مقابلة المخاطر التي يتعرض لها حتى يستطيع البقاء في السوق البنكية، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة يتعرض لها البنك منها: مخاطر الائتمان، مخاطر الاستثمار، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة أو الاختلاس ومخاطر سعر الفائدة وغيرها[1].

الفرع الثاني: خصائص الربحية

استناداً إلى التعريف المذكور أعلاه فإننا نلخص خصائص الربحية في النقاط التالية[2]:

- الربحية مفهوم اقتصادي يعبر عن النشاط الذي تقوم به المنشأة، فهل هي رابحة أم خاسرة وما هو مدى هذا الربح؛
- تعكس الربحية كفاءة الإدارة فإذا كانت الربحية مرتفعة يعني أن الإدارة ناجحة وحققت أهدافها والعكس صحيح؛
- الربحية تعكس استثمار الإدارة البنكية للإمكانات المتاحة؛
- تنسب الأرباح للأصول أو رأس المال أو أحيانا لحقوق الملكية وهي تعبر عن كفاءة العمل البنكي في هذا البنك، وتقارن البنوك هذه النسب مع بعضها البعض والأفضل هو الذي يحقق أعلى النسب.

(١) لانا نبيل زاهر، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف خاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد ٦، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٤، ص ٣٩٩.

(٢) علي كنعان، مرجع سابق، ص ١٦٧.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الربحية

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في الربحية وتتنوع بين عوامل داخلية وأخرى خارجية[1]:

أولاً: العوامل الخارجية:

١- أسعار الفائدة: حيث تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دوراً فعالاً في التأثير في استثمارات البنوك، وإن معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة؛

٢- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها؛

٣- التشريعات القانونية والضوابط البنكية والظروف الاقتصادية والسياسة؛

٤- الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي؛

٥- المنافسة.

ثانياً: العوامل الداخلية:

١- هيكل الودائع: تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك

(١) علي محمود، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد ٠١، ٢٠١٤، ص ص ٥٤٣، ٥٤٤.

التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال؛

٢- توظيف الموارد: توجه البنوك الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، إذ أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبالذات الدخل المتولد عن القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل، وكذلك بالنسبة إلى النقدية لديها؛

٣- أرباح أو خسارة الأوراق المالية وأرباح أو خسائر القروض؛

٤- عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعه؛

٥- حجم البنك وإدارته، السيولة.

المطلب الثاني
برنامج تحليل الربحية ونسب قياسها

سنتناول في هذا المبحث كيف يتم تحليل الربحية وفق برنامج يوضع من طرف البنوك وذلك من خلال المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى نسب قياس الربحية البنكية.

الفرع الأول: برنامج تحليل الربحية

إن برنامج تحليل الربحية يشتمل على العديد من المجالات، ولكل منها أهداف تخدم غرض معين، حسب اهتمامات الأطراف الذين تعنيهم عملية تحليل هذا المؤشر، ولكل طرف هدف يسعى إليه من قياس وتحليل الربحية ويشمل برنامج التحليل الخطوات التالية[1]:

أولاً: تحديد الهدف من التحليل

وتبرز أهمية هذه المرحلة من كونها تحدد اتجاه كل الخطوات الأخرى، والمقصود بهدف التحليل هنا هو تحديد:

١- **موضوع التحليل**: كأن يكون ذلك هو تحليل ربحية الأصول أو تحليل ربحية السهم أو تحليل ربحية العائد على الاستثمار أو غير ذلك.

٢- **أغراض التحليل**: وترتبط أغراض التحليل وأهدافه بالطرف المستفيد من التحليل، ذلك أن تحليل كل جانب من جوانب مؤشرات الأداء، وما نستنتجه من استخدام أساليب أدوات تحليلية ومعايير معينة للقياس، يختلف حسب الجهة التي تقوم بالقياس.

(١) وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ٢٠٠٩، ص ص ١٩٩. ٢٠٠.

ثانيًا: اختبار أساليب وأدوات التحليل

يعتمد التحليل كل جانب من جوانب نتائج وأهداف ومؤشرات الأداء النهائي على استخدام عدد من الأساليب والأدوات الفنية التي تقوم في الغالب على تكوين مجموعة من العلاقات بين عدد من العناصر والمتغيرات التي ترتبط ببعضها البعض بشكل معين لبيان نتيجة العلاقة أثناء التحليل، ثم يتم تقويمها على ضوء معايير تحدد مقدما لذلك الغرض ويمكن أن يتم تحليل الربح والربحية باستخدام الطريقة التقليدية أو الطرق الرياضية أو الطرق الإحصائية أو باستخدام الطرق مجتمعة في وقت واحد.

ثالثًا: تحديد منهج التحليل

بعد اختبار أساليب وأدوات التحليل يتم تحديد المنهج التحليلي والذي يقوم إما على مقارنة النتائج في تاريخ بالمعادلات المعيارية، أو التحليل الرأسي أو الثابت، أو مقاربتها على أساس زمني، أو التحليل الأفقي المتحرك، وقد يكون التحليل في شكل نسب مئوية مفيداً نظراً لأن معدل التغير يكون ذا معنى أكثر من المتغير في شكل أرقام.

الفرع الثاني: نسب قياس الربحية

لقياس ربحية البنك يتم استخدام مجموعة من النسب.

أولاً: نسبة العائد على الأصول

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تبين لنا هذه النسبة مقدار ما تحققه وحدة واحدة مستثمرة في أصول البنك من الربح. ولغرض معرفة نتيجة النسبة وكونها جيدة أو غير جيدة تتم مقارنتها مع المعيار المختار.

ثانيا: نسبة العائد على حقوق الملكية

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تبين هذه النسبة ما تحققه وحدة واحدة مستثمرة من أموال المالكين من الربح في البنك[١].

ثالثًا: نسبة العائد على إجمالي الموجودات

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول البنك، فكلما زاد معدل العائد على الموجودات كلما أصبح البنك في أمان أكثر، حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل عائد على إجمالي الموجودات ودرجة أمان البنك، فكلما زاد عائد على إجمالي الموجودات كلما زاد معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة من جهة أخرى[٢].

(١) دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ٨٨.

(٢) بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨، ص٣٥.

المطلب الثالث
علاقة الربحية بالسيولة

الربح هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للبنك، ومن أجل تحقيقه يتم اتخاذ كافة القرارات، والسيولة النقدية هي الوسيلة من أجل تحقيق هذا الهدف.

الفرع الأول: تعارض العلاقة بين الربحية والسيولة

إن النقص في السيولة يخلق مشكلة أمام البنك التجاري، كما أن زيادتها تخلق مشكلة أيضًا، أي أن زيادة السيولة تعني تفويت فرصة ممكنة للربح لو أمكن التخلص من فائض السيولة، على حين نجد أن الهدف الأساسي للمصرف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهو هدف لا يتفق مع ترك الأموال عاطلة، وبالتالي فان البنك في حاجة ماسة في استثمار أكبر قدر ممكن من موارده في أصول ذات العائد كبير[1].

فالسيولة والربحية لا يجتمعان إلا في أضيق الحدود فالنقدية التي في صندوق البنك هي أكثر أصول المنشأة سيولة لا أرباح لها، والآلات والمباني أقل أصول المنشأة سيولة لكنها هي أساس التشغيل وجني الأرباح التي تعود للبنك فإن أصول أي بنك تحقق أرباحًا بدرجات متفاوتة تتناسب عكسيًا مع سيولتها فالمدير المالي الذي يهدف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة في إدارة أصوله، الأولى تعظيم القيمة السوقية لثروة المالك، والثانية المحافظة على سيولة المصرف وعدم وقوعها في أي عسر مالي لكن تحقيق الربح ليس لوحده كافيا لعدم وقوع البنك في عسر مالي نتيجة نقص السيولة[2].

(١) ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الحقوق، ١٩٨٥، ص ص٣٠٩ـ٣١٠.

(٢) نصر رمضان احلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٣، ص٤٩.

لذلك يمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما في نفس الوقت متعارضان، ولهذا على الإدارة المالية للبنك إعطاء عناية خاصة للموازنة بين هذين الهدفين، وذلك للآثار السلبية الكبيرة التي يمكن أن تترتب على عدم الموازنة، الأمر الذي يتطلب القيام بإجراء مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة[١].

الفرع الثاني: طرق الموازنة وحل التعارض بين الربحية والسيولة

الإدارة المالية للبنك تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربح وعوامل السيولة، وذلك فإن التوازن بينهما يعتمد على مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال الفوائض من الأموال وتوظيفها دون المساس بسمعة المنشأة الائتمانية ودون تجميد لا ضرورة له لهذه الأموال.

أولاً: طرق الموازنة ين الربحية والسيولة

يهدف مدير أي بنك إلى تحقيق نتيجة مزدوجة: تعظيم الأرباح وعدم الوقوع في أي عسر مالي، وللموازنة بين الربحية والسيولة طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها[٢]:

١- طريقة مجمع الموجودات

تفترض هذه الطريقة لا تمييز بين أموال المشروع، وينذر لها كم واحد يجري استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع، تعطى الأولوية عند ترتيب أولويات توظيفها عناية خاصة لعنصري السيولة والربحية.

(١) فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص٥٣.
(٢) رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص٥٠.

٢- طريقة تخصيص الموارد

التمييز بين الأموال على أساس مصادرها: طبيعة المصدر والاستعلامات الملائمة له تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية تفترض هذه الطريقة إن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت منه الأموال.

٣- المدخل العلمي

استعمال معادلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل وتتطلب الطريقة العلمية لإدارة الأصول تحديد الهدف من إدارة الأصل وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق، التعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلف البنود مقارنة مع الصناعة.

ثانيًا: طرق حل التعارض بين الربحية والسيولة

توجد ثلاثة مداخل لحل التعارض بين الربحية والسيولة تتمثل في[(١)]:

١- مدخل الأموال المشتركة

يهتم هذا المدخل في إدارة الأصول والخصوم في البنك وفي هذا المدخل يتم توزيع كل مصادر الأموال على مجموعات الاستخدامات دون ربط استحقاقات مواعيد كل مصادر الأموال واستخداماتها، والشكل التالي يوضح ذلك.

(١) سوزان سمير، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة، إدارة الائتمان، دار الفكر، ط١، الأردن، ٢٠١٢، ص ٤٥.

إلا أن هذا المدخل لا يعتبر دقيق لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار ولا يفرق بين استحقاقات الخصوم واستحقاقات الأصول، والأصول مسألة ضرورية والطريقة الشائعة المبسطة هي إعادة تنظيم هيكل التمويل وهيكل الاستثمارات لدى البنك.

٢- مدخل تخصيص المصادر على الاستحقاقات بنسب

وحسب هذا المدخل فإنه يمكن حل التعارض عن طريق ما يلي:

أ- الودائع لأجل والجارية تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والقروض قصيرة الأجل بنسب يحددها البنك؛

ب- ودائع التوفير تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والقروض قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل؛

ج- الأموال المملوكة كرأس المال تخصص للأصول الثابتة للبنك وللاستثمارات طويلة الأجل.

٣- مدخل الأولويات

وفق هذا المدخل فإنه يتم جدولة الأولويات في استخدام أموال البنك لتوفير متطلبات السيولة.

الأولوية الأولى

توفير الاحتياطات النقدية الأولية، وهي توفير السيولة التشغيلية، أي لمتطلبات السحب اليومي من الحسابات الجارية والسحب اليومي من أصحاب الودائع الأخرى حينما تستحق ودائعهم ويرغبون في سحبها، وكذلك لمتطلبات السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي.

الأولوية الثانية

وهو عمل غطاء من الاستثمار الوقائي من أصول سهلة التحويل إلى نقدية، وهدف هذا الاستثمار الوقائي هو مقابلة طلبات السحب غير المتوقعة ومن ثم فإن هذا الاستثمار غالبا ما تكون بهدف السيولة منها لغرض الربح ولذلك عليها الاحتياطات الثانوية العامة.

الأولوية الثالثة

بعد أن يقوم البنك بمواجهة آمنة من كل الاحتمالات لسحب الودائع عندها يجب عليه أن يتصدى لخدمة أغراضه وأهدافه والتي وجد من أجلها وهي منح القروض، وفتح الاعتمادات، وخصم الكمبيالات وقيامه بالخدمات البنكية.

الأولوية الرابعة

ضمن هذه الأولوية قد يفكر البنك بإنشاء شركات مساهمة يساهم بكل أو ببعض رأس مالها وتعتبر هذه الأولوية استثمارات طويلة الأجل.[1]

(١) نفس لمرجع، ص ٤٧.

المبحث الثالث
التعريف بالبنوك محل الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنوك محل الدراسة، والإلمام بأساسيات ومميزات كل بنك.

المطلب الأول
بنك البلاد وبنك الراجحي

وقع اختيارنا على بنكي البلاد والراجحي الإسلاميين، من بين مجموع البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

الفرع الأول: بنك البلاد

بنك البلاد هو بنك إسلامي سعودي يقع مقره الرئيسي في مدينة الرياض في السعودية والمدير التنفيذي للبنك هو عبد العزيز بن محمد العنيزان منذ شهر مارس من عام ٢٠١٦، تأسس بموجب المرسوم الملكي ٤٨/ م بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٤٢٥ هجري الموافق ل ٤ نوفمبر٢٠٠٤ ميلادي، برأس مال ٦ مليار ريال سعودي. تم رفع رأس مال بنك البلاد من ٣ مليار إلى ٥ مليار في٢٠١٣ ليرتفع رأس المال بنسبة ٣٣٪. وذلك عن طريق منح أسهم مجانية لحاملي الأسهم بحيث يتم منح سهم لكل حامل ثلاثة أسهم.

يتميز البنك ب:

- أول بنك إسلامي حقيقي؛
- أكبر نسبة اشتراك في الأسهم في المملكة؛
- رابع أكبر بنك في المملكة من حيث عدد الفروع؛

- أفضل بيئة عمل في ٢٠٠٧م[١].

الفرع الثاني: بنك الراجحي

بدأ بنك الراجحي، أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم، نشاطه عام ١٩٥٧م. ويتمتع بنك الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من ٥٨ عاماً في مجال الأعمال البنكية والأنشطة التجارية. وتم افتتاح أول فرع لبنك للرجال في حي الديرة في الرياض عام ١٩٥٧م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام ١٩٧٩م في حي الشميسي.

وقد شهد العام ١٩٧٨م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي البنكية للتجارة وفي عام ١٩٨٨ تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة سعودية عامة. وبما أن البنك يرتكز إلى مبادئ البنكية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات البنكية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

يتمتع بنك الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي وهو يدير أصولاً بقيمة ٣٠٧ مليار ريال سعودي (٨٠ مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله ١٦,٢٥ مليار ريال سعودي (٤,٣ مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من ٩٦٠٠ موظفاً. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من ٥٠٠ فرعاً وأكثر من ٤١٠٠ جهاز صراف آلي و٤٦٠٠٠ أجهزة نقاط البيع، و ١٧٠ مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين البنوك السعودية.

(١) الموقع الرسمي لبنك البلاد

حاز البنك على عدة جوائز:

- أفضل موقع بنك الكتروني
- جائزة البنك الإسلامي الأكثر تميزاً لعام؛
- جائزة «يورومواني» كأفضل بنك في السعودية لعام؛
- جائزة أفضل برنامج تمويل عقاري لعام؛
- التميز في الخدمات المالية للأفراد على مستوى الخليج، التميز في الخدمات البنكية للأفراد على مستوى المملكة العربية السعودية؛
- أفضل موقع إلكتروني تجاري بمنطقة الشرق الأوسط؛
- أفضل صندوق متنوع الأصول مقوم بالدولار الأميركي من فئة عالي المخاطرة (عام واحد)؛
- الإنجاز في التمويل الإسلامي؛
- جوائز يورو موني لتمويل الإسلامي
- جوائز معاملة أخبار التمويل الإسلامي؛
- جوائز تمويل المشاريع؛
- أفضل موقع إلكتروني بالمملكة العربية السعودية؛
- التميز في الصيرفة الإلكترونية؛
- جائزة إلى عبد الله سليمان الراجحيّ؛
- جوائز بنكية متنوعة في مجال تقنية المعلومات[1].

(١) الموقع الرسمي لبنك الراجحي

المطلب الثاني
بنك الأهلي التجاري والبنك الأول

أما البنوك التقليدية فتم اختيار بنك الأهلي التجاري والبنك الأول

الفرع الأول: البنك الأهلي التجاري

البنك الأهلي التجاري هو أكبر البنوك السعودية وثاني أعرقها من بعد البنك السعودي الهولندي، بدأ البنك نشاطه بموجب الأمر السامي الكريم في ٢٠ ربيع ثاني ١٣٧٣ الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٥٣ بلغ رأسمال البنك عند تأسيسه ٣٠ مليون ريال سعودي أو ما يعادل حوالي ٨ مليون دولار.

في عام ١٩٩٩م دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة التابع لوزارة المالية مساهمةً بأغلبية ملكية البنك.

يمتلك البنك الأهلي ٧١ , ٩٠٪ من أسهم شركة الأهلي المالية الشركة الرائدة في المصرفية الاستثمارية، كما يمتلك البنك الأهلي ٠٣ , ٦٧٪ في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بانكاسي البنك الرائد في قطاع المصرفية الإسلامية في تركيا.

حاز البنك على جوائز عديدة:

- جائزة أفضل بنك في الخدمات البنكية الخاصة لشريحة العملاء أصحاب الثروات (بين ١٠ مليون إلى ٣٠ مليون دولار أمريكي) بالمملكة العربية السعودية، من مجلة يوروموني للعام ٢٠١٤م.
- جائزة أفضل بنك إسلامي بالمملكة العربية السعودية ٢٠١٤ من مجلة ذا بانكر.
- جائزة أفضل بنك في إدارة النقد من مجلة ذا بانكر ميدل إيست المملكة العربية السعودية ٢٠١٤م.

- جائزة أفضل بنك في الخدمات البنكية للأفراد من مجلة ذا بانكر ميدل إيست المملكة العربية السعودية ٢٠١٤م.
- جائزة أفضل بنك في المملكة العربية السعودية من مؤسسة سي بي آي فايننشال.
- جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط مؤسسة سي بي آي فايننشال ضمن جوائز ذا بانكر ميدل إيست ٢٠١٤م.
- جائزة أفضل بنك محلي في إدارة النقد بالمملكة العربية السعودية ٢٠١٤ ذا آسيان بانكر.
- جائزة أفضل جهة توظيف - معهد الإدارة العامة[١].

الفرع الثاني: البنك الأول

البنك الأول، سابقًا (البنك السعودي الهولندي)، هو أول بنك في المملكة يوفر المنتجات والخدمات المالية للشركات الرائدة في المملكة، بدءاً من الشركات الكبرى وحتى الشركات الصغيرة السريعة النمو. كما يعمل البنك على بناء سمعة قوية في مجال مصرفية الأفراد. كما يجذب البنك أيضًا المهارات الأخرى لمساعدة العملاء على إدارة أصولهم المالية وتطوير أعمالهم. بدءاً بإدارة قوية للأصول الاستثمارية وتداول الأسهم وتمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية والأوراق المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية، يقدم البنك الأول لعملائه إمكانية الوصول إلى الخبرات الممتازة والمشورة التي تساعدهم على تلبية أهدافهم المالية.

يعمل في البنك الأول ١٦٩١ موظف وموظفة وتصل نسبة إلى ٨٨٪ وله ٦٠ فرعًا، وأكثر من ٥٠٠ جهاز صراف آلي وباعتباره محركًا رئيسيًا لنمو

(١) الموقع الرسمي لبنك الأهلي التجاري

الاقتصاد السعودي، فإنه يعي المسؤوليات على نطاق أوسع للناس والمجتمعات في جميع أنحاء المملكة، ويركز بشكل خاص على تزويد الشباب والشركات الجديدة بالدعم لضمان قدرتها على النمو وتقديم المساهمة الحيوية في ازدهار المملكة في المستقبل.

حاز البنك على جوائز:

- جائزة أفضل مجموعة مصرفية في المملكة من مجلة «وورلد فاينانس».
- جائزة التميز في الخدمات البنكية للشركات في الشرق الأوسط من قبل جوائز «IAIR».
- جائزة أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية من قبل منظمة كبياتال فاينانس إنترناشونل CFI.
- جائزة أفضل حساب أعمال وجائزة أفضل خدمة عملاء من مجلة بانكر ميديل إيست.
- جائزة أفضل تمويل عقاري في معرض جدة للعقار والتمويل والإسكان «جركس»[1].

(١) الموقع الرسمي لبنك الأول

المبحث الرابع
مخاطر السيولة وكيفية إدارتها لدى البنوك محل الدراسة

سنتناول في هذا المبحث تعريف مخاطر السيولة لدى كل بنك على حدى بالإضافة إلى كيفية وطرق إدارتها.

المطلب الأول
مخاطر السيولة لدى بنكي البلاد والراجحي وكيفية إدارتها لها

وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليمات يتم ابتاعها من طرف البنوك حول السيولة البنكية وكيفية إدارتها وكذلك إدارة مخاطرها، ولذلك سنتعرف على مدى تطبيق هذه التعليمات من قبل البنوك في المملكة.

الفرع الأول: مخاطر السيولة لدى بنك البلاد

هي المخاطر الناتجة عن عدم تمكن البنك من مواجهة التزاماته عند حلولها ضمن تكلفة سوقية مقبولة، وهذه المخاطر يتم قياسها من خلال الاستحقاقات المحددة والمعتمدة على مطابقة التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك. وذلك لعدة أسباب

- تكاليف التمويل لدى البنك قد تزداد بشكل غير مناسب
- نقص التمويل قد يعيق البنك عن إنشاء أعمال جديدة
- نقص التمويل قد يؤدي في النهاية إلى إعاقة البنك عن تلبية التزاماته.

تقوم إدارة مخاطر السيولة بشكل رئيسي على مزامنة وإدارة السيولة اليومية للعمليات والبنية المستقبلية للاستحقاقات الكافية لمقابلة المتطلبات المستقبلية وبالإضافة إلى نسبة السيولة المطلوبة حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، يقوم البنك أيضا بمراقبة نسبة تغطية السيولة وفق اتفاقية بازل ٣ كأحد مؤشرات مخاطر السيولة المحتملة.

١- إدارة مخاطر السيولة قصيرة الأجل

تهدف إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل أو المستقبلية لدى بنك البلاد بشكل رئيسي لضمان توفر سيولة مالية ملائمة لدى البنك بحيث تكون كامنة لتمكينه من امتصاص الصدمات المالية القصيرة الأجل على المعاملات القائمة والمتوقعة. ويتم تحديد السيولة على أساس التدفقات النقدية للمعاملات المبرمة مسبقا، ويتم احتسابها مع الأخذ في الاعتبار مقدار الموجودات القابلة للتسييل وفي سياق إدارة مخاطر السيولة قصيرة الأمد، فإن نسبة احتياطي السيولة لديه أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة وفق تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

٢- إدارة مخاطر السيولة الطويلة الأجل

يتم إدارة مخاطر السيولة على المدى المتوسط والطويل من خلال قياس عدم تطابق البنك على المدى الطويل وتحديد مقدار الفجوة لكل فترة على حدة وكذلك بشكل تراكمي، وتهدف إدارة هذه المخاطر إلى التأكد من عدم تعرض البنك إلى تجميع احتياطات تمويل مستقبلية كبيرة بشكل غير مناسب، ويعتبر تحديد نسبة السيولة من الأمور الهامة لقيام البنك بتخطيط نشاطات لديه وتسعير المعاملات.

٣- تحليل السيناريوهات

يقوم بنك البلد بإجراء اختبارات التحمل لقياس المخاطر الفورية للسيولة لدى البنك والتأكد من أنه لديه الوقت الكافي لمواجهة حصول تلك الأزمات، ويعمل على تقدير مخاطر بنية السيولة في العديد من السيناريوهات ويشمل تحليل سيناريوهات الأزمات التي تخص بنك البلاد وكذلك أزمات السوق وبالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بمراقبة نسبة التمويل الصافي المستقر وفق

تعليمات اتفاقية بازل ٣ كأحد المؤشرات التي يساهم في تقييم مخاطر السيولة التراكمية لدى البنك[١].

الفرع الثاني: مخاطر السيولة لدى بنك الراجحي

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالتزاماته المالية عند استحقاقها وعدم القدرة على الحصول على أموال بدلاً عن المسحوب منها وبالتالي عدم مقدرته على سداد المودعين والجهات الممولة والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتمويلات. تحدث مخاطر السيولة عند وجود عدم استقرار في السوق وانخفاض مستوى التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل إن التنوع مصادر التمويل المتاحة للمصرف يساعد على تقليل من النقدية وشبه النقدي تشتمل عملية إدارة السيولة بالبنك الخاضع لمراقبة لجنة الموجودات والمطلوبات على ما يلي:

- التمويل اليومي ويدار من قبل الخزينة لضمان الوفاء بالالتزامات، ويشمل ذلك تغذية الأموال عند استحقاقها أو استثمارها؛
- مراقبة مؤشرات السيولة لبنود قائمة المركز المالي لمواجهة المتطلبات الداخلية والنظامية؛
- إدارة التركزات وملخص استحقاق الديون؛
- مراقبة تنويع مصادر التمويل؛
- إدارة السيولة ومراقبة عدم مطابقة الأصول مع الخصوم.

تتم المراقبة والإفصاح بتحليل التدفقات النقدية للاستحقاقات التعاقدية وغير التعاقدية. يتم قياس صافي التدفقات النقدية. وضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة كما تقوم إدارة الخزينة ولجنة الموجودات والمطلوبات

(١) التقرير السنوي لبنك البلاد ٢٠١٦، ص ١٤٢.

بالبنك بمراقبة مستوى ونوع التمويلات غير المستخدمة واستخدام تسهيلات السحب على المكشوف وأثر الالتزامات المحتملة على وضع السيولة بالمجموعة مثل الضمانات والإعتمادات المستندية[1].

(١) التقرير السنوي لبنك الراجحي ٢٠١٦، ص١٢٥.

المطلب الثاني

مخاطر السيولة لدى بنكي الأهلي التجاري والأول وكيفية إدارتهما لها

لا تختلف البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية في تطبيق تعليمات مؤسسة النقد العربي حول ما يخص السيولة ومخاطرها وكيفية إدارتها عن البنوك الإسلامية، لكن تختلف من حيث طبيعة البنك والظروف المحيطة به.

الفرع الأول: مخاطر السيولة بنك الأهلي التجاري

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المجموعة على الالتزامات المدفوعات عند استحقاقها تحت الظروف العادية، أو غير العادية، تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستويات درجات التصنيف الائتماني مما قد يؤدي إلى تقليص في بعض مصادر التمويل المتوفرة. لتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إل قاعدة الودائع الرئيسية وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار السيولة والحفاظ على رصيد كاف متوازن لكل من النقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول الفوري ومراقبة التدفقات النقدية والسيولة يوميا. كما يوجد لدى المجموعة أيضاً خطوط ائتمان متوفرة تستطيع الاستفادة منها مقابل احتياجات السيولة

طبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة وديعة نظامية تعادل ٧٪ من إجمالي الودائع تحت الطلب و٤٪ من إجمالي ودائع الادخار والودائع لأجل يتطلب من البنك أيضاً الاحتفاظ باحتياطي سيولة لا يقل عن ٢٠٪ من التزامات ودائعه بشكل نقدية، سندات التنمية الحكومية السعودية أو

الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ٣٠ يومـاً. كما يمكن للبنك الحصول على أموال نقدية إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات لتنمية الحكومية السعودية في حدود لا تتعدى ٧٥٪ من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ به.

يقيم مركز السيولة ويدار تحت افتراضات مختلفة أخذاً في الاعتبار العوامل المؤثرة سلباً المتعلقة لكل من وضع السوق والمتعلقة بالمجموعة خاصة. تتبع المجموعة إحدى الطرق في تحديد الحدود لنسبة الموجودات ذات السيولة العالية إلى إجمالي الودائع أخذاً في الحسبان حالات السوق. تتكون الموجودات ذات السيولة العالية من النقدية قصيرة الأجل وإيداعات أسواق المال وأوراق مالية ذات سيولة عالية المتاحة للبيع فوراً وسندات التنمية الحكومية السعودية باستثناء اتفاقية إعادة الشراء. تتكون من ودائع العملاء والبنوك باستثناء ودائع البنوك الغير مقيمة وبعملات أجنبية[١].

الفرع الثاني: مخاطر سيولة بنك الأول

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة البنك السعودي الهولندي على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب وبأسعار معقولة. وتشمل هذه الالتزامات المالية ودائع العملاء والمدفوعات المستحقة بموجب عقود المشتقات وتسوية معاملات إعادة الشراء والتزامات الإقراض والاستثمار. وللتقليل من مخاطر السيولة، يسعى البنك لتنويع مصادر التمويل. كما تتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار أوضاع السيولة للحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

(١) التقرير السنوي لبنك الأهلي التجاري ٢٠١٦، ص١١٩.

تعد إدارة السيولة أحد الوظائف الأساسية لأي بنك بصفتها ملازمة لعملية تحول الاستحقاق التي تكمن وراء مصرفية الأفراد والشركات. ونظرًا للنطاق الواسع لإدارة السيولة، فإنه من النادر أن يكفي إجراء واحد فقط لتحديد مخاطر السيولة، ولهذا يقوم البنك بتطبيق منهجيتين واسعتي النطاق لإدارة مخاطر السيولة ـ منهجية تطلعية ومنهجية ذات أثر رجعي ـ وترتكز هذه المنهجيات على إطار إدارة مخاطر السيولة في البنك والذي يحتوي على تقنيات إدارة مخاطر مختلفة تتماشى مع مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة. وتقوم المنهجيات التطلعية بتقييم احتياجات التمويل خلال المستقبل القريب والتي تقع من ضمن مهام إدارة الخزينة التي تدير احتياجات التمويل لمختلف الفترات الزمنية، وتقوم إدارة المخاطر والإدارة المالية بإجراءات الرقابة والرصد بانتظام كما تقوم بإجراء تبليغ انتقائي يمتد للجان عليا. وتتضمن منهجية الرقابة ذات الأثر الرجعي مستويات مختلفة من نسب السيولة، حيث يتم تطبيق التعليمات الداخلية والتنظيمية على الميزانية العمومية الفعلية. كما يتم تطبيق سلوكيات المنتج المبنية على الافتراضات في مراكز الميزانية العمومية الفعلية لتقييم احتمالية ارتفاع مخاطر السيولة. ومن بين أهدافه الأخرى، يقوم البنك باختبار إجهاد السيولة والذي صمم ليتماشى مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي لاختبار الإجهاد. ويتم وضع سيناريوهات الإجهاد من خلال تعديل السلوكيات المفترضة للموجودات والمطلوبات. ومن ثم يتم تطبيق هذه السيناريوهات للحصول على نسبة تغطية سيولة تحت الإجهاد بالإضافة إلى تدابير تنظيمية وداخلية رئيسية أخرى بما فيها صافي نسبة التمويل المستقرة[١].

(١) القوائم المالية الموحدة لبنك الأول ٢٠١٦، ص٤٠.

المبحث الخامس
البيانات المالية ومؤشراتها للمصارف عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث بيانات المصارف التجارية عينة الدراسة التي شملت أربعة بنوك عاملة في المملكة العربية السعودية وهي بنكين إسلاميين (بنك البلاد والراجحي) وبنكين تقليديين (بنك الأهلي التجاري وبنك الأول).

المطلب الأول
وصف متغيرات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة مجموعتين من المتغيرات، هما:

المتغيرات المستقلة: تتمثل بنسبة التالية:

lcr: نسبة تغطية السيولة

lr: معدل الرفع المالي

size: حجم البنك = اللوغاريتم لمجموع الموجودات

المتغير التابع: يتمثل في نسبة الربحية:

roa: معدل العائد على الموجودات = صافي الربح/ مجموع الموجودات

الفرع الأول: قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لبنك البلاد

يتضمن الجدول التالي قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (٣): نسب الربحية والسيولة والرفع المالي وحجم بنك البلاد ٢٠١٥-٢٠١٦ الوحدة: ٪

السنوات	البنك	ROA	LCR	LR	SIZE
٢٠١٥	البلاد	٢٠	١٨٤	١١,٦	١٧,٧٥
٢٠١٦	البلاد	١١	٢١٥	١٢,٥	١٧,٨٠

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات المالية المتوفرة في التقارير المالية السنوية المنشورة لبنك البلاد الإسلامي للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل المتغيرات المستقلة في مصرف البلاد شهدت ارتفاعاً من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠١٦، فقد ارتفعت نسبة تغطية السيولة من ١٨٤٪ إلى ٢١٥٪، نتيجة لانخفاض صافي التدفقات النقدية الخارجية والمتمثلة بالدرجة الأولى في ودائع العملاء. ومعدل الرفع المالي من ١١,٦٪ إلى ١٢,٥٪، وكذلك حجم البنك شهد ارتفاعاً من ١٧,٧٥٪ إلى ١٧,٨٢٪، وهذا بسبب ارتفاع موجودات البنك من ٥١٢٢٠٤١٠ ريال سعودي سنة ٢٠١٥ إلى ٥٣٨٩٢٥٩١ آلاف ريال سعودي سنة ٢٠١٦. غير أن المتغير التابع فكان انخفاض معدل roa من ٢٠٪ إلى ١١٪، هذا سببه الارتفاع الكبير لموجودات البنك مقارنة بالزيادة الضعيفة لصافي الدخل.

كما نلاحظ أن البنك ومقارنة مع معايير اتفاقية بازل ٣ حول متطلبات السيولة lcr ومعدل الرفع المالي lr فقد استوفى البنك بالمعايير بتجاوزه المعدلين المحددين ب ١٠٠٪ بالنسبة ل lcr و٣٪ بالنسبة ل lr .

الفرع الثاني: قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لبنك الراجحي

الجدول التالي يتضمن قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لبنك الراجحي خلال الفترة المدروسة

الجدول رقم (٤): نسب الربحية والسيولة والرفع المالي وحجم بنك الراجحي ٢٠١٥-٢٠١٦ الوحدة: ٪

السنوات	البنك	ROA	LCR	LR	SIZE
٢٠١٥	الراجحي	١٥	٢١٠	١٤,٣	١٩,٥٧
٢٠١٦	الراجحي	١٦	٢٣٣	١٤,٨	١٩,٦٤

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية المنشورة لبنك الراجحي الإسلامي للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في مصرف الراجحي شهدت ارتفاعا سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠١٦ فكان ارتفاع معدل الربحية roa من ١٥٪ إلى ١٦٪، وهذا راجع إلى صافي الربح المتزايد خلال السنتين حيث قدرت الزيادة ب ٩٩٥٨٨٥ ألاف ريال سعودي فيما نسبة تغطية السيولة فارتفعت من ٢١٠٪ إلى ٢٣٣٪، بسبب الزيادة في الأصول العالية الجودة بصفة عامة وبالأخص النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد السعودي ومعدل الرفع المالي من ٣,١٤٪ إلى ٨,١٢٪، وكذلك حجم البنك شهد ارتفاعاً من ٧٥,١٩٪ إلى ٦٤,١٩٪. وهذا بسبب ارتفاع موجودات البنك من ٣١٥٦١٩٦٤٨ سنة ٢٠١٥ إلى ٣٣٩٧١١٨١٧ ألف ريال سعودي سنة ٢٠١٦.

كما نلاحظ أن البنك ومقارنة مع معايير اتفاقية بازل ٣ حول متطلبات السيولة lcr ومعدل الرفع المالي lr فقد استوفى البنك بالمعايير بتجاوزه المعدلين المحددين ب ١٠٠٪ بالنسبة لـ lcr و٣٪ بالنسبة لـ lr .

الفرع الثالث: قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لبنك الأهلي التجاري

يتضمن الجدول التالي قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لبنك الأهلي التجاري خلال الفترة المدروسة

الجدول رقم (٥): نسب الربحية والسيولة والرفع المالي وحجم بنك الأهلي ٢٠١٥-٢٠١٦ الوحدة:٪

السنوات	البنك	roa	lcr	lr	Size
٢٠١٥	الأهلي	١٧	١٥٢	١٢	١٩,٩٢
٢٠١٦	الأهلي	١٦	١٦٠	١٢,١	١٩,٩١

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات المالية المتوفرة في التقارير المالية السنوية المنشورة لبنك الأهلي التجاري التقليدي للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتغير المستقل size والمتغير التابع **roa** في مصرف الأهلي التجاري شهدا انخفاضا من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠١٦ فكان انخفاض معدل الربحية **roa** من ١٧٪ إلى ١٦٪، وهذا نتج عن ارتفاع موجودات البنك أكثر من الزيادة في صافي الدخل الذي ارتفع من ٩١٤٨ إلى ٩٤١٦ آلاف ريال سعودي. وكذلك حجم البنك شهد انخفاضاً من ١٩,٩٢٪ إلى ١٩,٩١٪، وهذا بسبب انخفاض موجودات البنك من ٤٤٩٣٤٠٤٢٩ سنة ٢٠١٥ إلى ٤٤١٤٩١٣٢٠ آلاف ريال سعودي سنة ٢٠١٦. فيما نسبة تغطية السيولة فارتفعت من ١٥٢٪ إلى ١٦٠٪، نتيجة ارتفاع الأصول العالية

الجودة والمتمثلة في النقدية لدى البنك ولدى مؤسسة النقد من ٢٧٥٥٩١٥٤ سنة ٢٠١٥ إلى ٤٣٤٤١٢٩١ سنة ٢٠١٦ ومعدل الرفع المالي من ١٢٪ إلى ١٢,١٪.

كما نلاحظ أن البنك ومقارنة مع معايير اتفاقية بازل ٣ حول متطلبات السيولة **lcr** ومعدل الرفع المالي **lr** فقد استوفى البنك بالمعايير بتجاوزه المعدلين المحددين ب ١٠٠٪ بالنسبة لـ **lcr** و٣٪ بالنسبة لـ **lr** .

الفرع الرابع: قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لبنك الأول

يتضمن الجدول التالي قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال الفترة المدروسة

الجدول رقم (٦): نسب الربحية والسيولة والرفع المالي وحجم بنك الأول ٢٠١٥-٢٠١٦ الوحدة: ٪

السنوات	البنك	roa	lcr	lr	size
٢٠١٥	الأول	١,٨٧	٢٥٥,٤	٩,٤٧	١٨,٤٩
٢٠١٦	الأول	١,٠٣	٢٤٥,٥	١٠,٦٥	١٨,٤٧

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات المالية المتوفرة في التقارير المالية السنوية المنشورة لبنك الأول التقليدي للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتغيرين المستقلين size و lcr والمتغير التابع roa في مصرف الأول شهدوا انخفاضاً من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠١٦ فكان انخفاض معدل الربحية roa من ١,٨٧٪ إلى ١,٠٣٪، وهذا ناتج عن الانخفاض الكبير لصافي الدخل من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠١٦ بمبلغ يقدر بـ ٩٥٧٧٠١ آلاف ريال سعودي وكذلك حجم البنك شهد انخفاضاً من ١٨,٤٩٪ إلى ١٨,٤٧٪، وهذا بسبب انخفاض موجودات البنك من

١٠٨٠٧٠٣٣٤ سنة ٢٠١٥ إلى ١٠٥٠٧٠٥٠٠ آلاف ريال سعودي سنة ٢٠١٦. فيما نسبة تغطية السيولة فانخفضت من ٤ , ٢٥٥٪ إلى ٥ , ٢٤٥٪، نتيجة لانخفاض الأصول العالية الجودة مقارنة بين السنتين والمتمثلة في انخفاض النقدية بمبلغ ٤٥٠٤٩٠ آلاف ريال سعودي الرفع المالي سجل ارتفاعاً من ٤٧ , ٩٪ إلى ٦٥ , ١٠٪.

كما نلاحظ أن البنك ومقارنة مع معايير اتفاقية بازل ٣ حول متطلبات السيولة lcr ومعدل الرفع المالي lr فقد استوفى البنك بالمعايير بتجاوزه المعدلين المحددين ب ١٠٠٪ بالنسبة لـ lcr و٣٪ بالنسبة لـ lr

الفرع الخامس: المقارنة بين السيولة بالمفهوم القديم ومتطلبات السيولة وفق معايير بازل ٣

سنحاول المقارنة بين نسب السيولة خلال الفترة من سنة ٢٠١٢ إلى سنة ٢٠١٦ وذلك اعتماداً على المعطيات المتوفرة في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

الجدول رقم (٧): تطور نسب السيولة لبنوك العينة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ الوحدة:٪

السنوات	بنك البلاد	بنك الراجحي	بنك الأهلي	بنك الأول
٢٠١٢	١٢٠,٥١٧	١١٦,٣٢	١١٢,٨٢	١٢١,١٠
٢٠١٣	١١٧,٧٥٦	١١٥,٦٧	١١٢,٥١	١٢٢,٦٢
٢٠١٤	١١٦,٦٩	١١٥,٦٣٧	١١٤,٦٩٨	١١٧,٧٠
٢٠١٥	١٨٣,٨٥	٢١٠	١٥٢	٢٥٥,٤
٢٠١٦	٢١٥	٢٣٣	١٦٠	٢٤٥,٥

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على التقارير السنوية لبنوك العينة في الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦.

يمكن تمثيل تطور نسب السيولة لبنوك العينة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

الشكل رقم (١): تطور نسب السيولة لبنوك العينة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

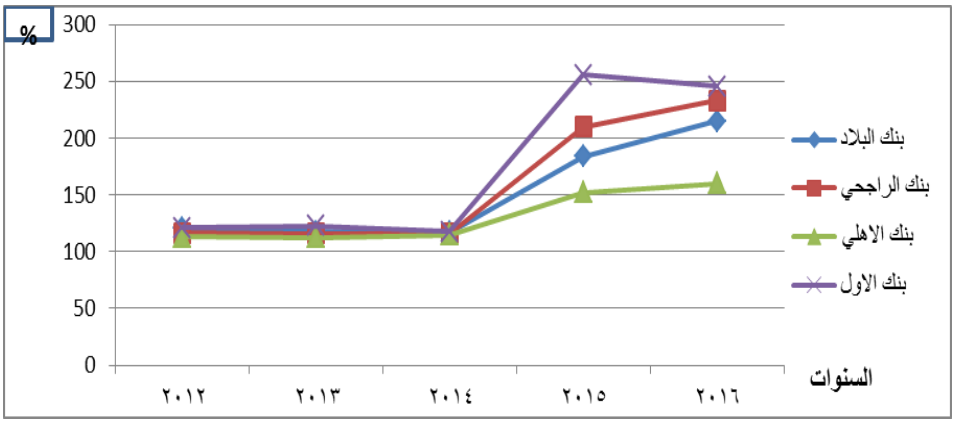

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنوك العينة في الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦.

يبين لنا الشكل أعلاه الاختلاف الكبير بين نسب السيولة في الفترة الممتدة بين سنة ٢٠١٢ وسنة ٢٠١٤، والفترة الممتدة بين سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦. حيث تتميز نسب السيولة بالمفهوم القديم في الفترة الأولى بالاستقرار في حدود ١٠٠٪ إلى ١٢٠٪، وأما الفترة الثانية فشهدت ارتفاعاً نوعياً في معدلات نسب السيولة قصيرة الأجل التي تجاوزت النسبة المطلوبة التي أقرتها لجنة بازل للرقابة والتي يجب ألا تقل عن ١٠٠٪. حيث حققت بنوك العينة نسباً فاقت نسبة ٢٠٠٪. وهذا تفسيره وجود احتياطات سيولة كافية.

استنتاج دراسة البيانات المالية ومؤشراتها لبنوك العينة محل الدراسة

- البنوك السعودية تتمتع بربحية عالية، حيث يساهم صافي دخل الفائدة بالقدر الأكبر في ذلك، حيث الفائدة على القروض الممنوحة للقطاع الخاص المحرك الرئيس للدخل.
- ربحية البنوك السعودية ظلت الأعلى بين اقتصاديات العالم.
- مستويات الربحية العالية تزيد من مرونة البنوك بشكل كبير حيث أنها تشكل عازلا عالي الجودة ضد أي صدمات يتعرض لها النظام البنكي.
- حققت البنوك السعودية نسبة الرافعة المالية عند ١٢٪ وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى البالغ ٣٪ الذي وضعته لجنة بازل للرقابة البنكية، وهذا عامل استقرار إضافي لأنه بمثابة إجراء تكميلي موثوق لمتطلبات رأس المال القائمة على أساس المخاطر، بالإضافة إلى أنه يحد من تراكم الدين في القطاع البنكي لتمكين السلطات من تفادي تخفيض نسبة الدين المخلة بالاستقرار التي يمكن أن تلحق الضرر بالنظام المالي والاقتصاد على نطاق واسع.
- حققت البنوك بالفعل متطلبات السيولة لبازل ٣، إن نسبة تغطية السيولة بالفعل أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات النظامية التي وضعتها بازل ٣، وتحافظ البنوك السعودية حاليا على النسبة أعلى من المتطلب النظامي البالغ ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠١٩.

المطلب الثاني
الدراسة الإحصائية

سيتم اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة من خلال التحليل الإحصائي لبيانات المصارف (عينة الدراسة) وعددها أربعة مصارف (٢ إسلامية و٢ تقليدية) لسنتي ٢٠١٥-٢٠١٦ وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معا على المتغير التابع.

أولاً: نتائج إدخال المتغير التابع roa مع باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

الشكل رقم (٢): مخرجات برنامج eviewes

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 04/30/17 Time: 19:00
Sample: 2015 2016
Periods included: 2
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	50.99969	32.46649	1.570841	0.1913
LCR	-0.136815	0.035972	-3.803392	0.0190
LR	2.537652	0.810330	3.131628	0.0351
SZE	-2.189101	1.663843	-1.315690	0.2586

R-squared	0.871375	Mean dependent var	12.13163
Adjusted R-squared	0.774907	S.D. dependent var	7.039312
S.E. of regression	3.339729	Akaike info criterion	5.556509
Sum squared resid	44.61515	Schwarz criterion	5.596230
Log likelihood	-18.22604	Hannan-Quinn criter.	5.288608
F-statistic	9.032752	Durbin-Watson stat	3.041739
Prob(F-statistic)	0.029657		

ثانيًا: اختبار صلاحية النموذج

للتعرف على جودة النموذج نعتمد على معايير الإحصائية التالية:

معامل التحديد R^2:

يقدر معامل تحديد النموذج ب: R^2= 0.8713 مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين roa وباقي المتغيرات، بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة ٨٧ , ١٣٪ من التغيرات الحاصلة في roa سببها التغير في باقي المتغيرات أما النسبة المتبقية فترجع لمتغيرات عشوائية، وبالتالي النموذج مقبول وجيد.

إحصائية فيشر:

يستخدم هذا المقياس في تقييم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة، ويكون ذلك من خلال الفرضيتين التاليتين:

النموذج غير مقبول $H0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3$

النموذج مقبول جملة $H1: \beta_1 \neq 0$ أو $\beta_2 \neq 0$ أو $\beta_3 \neq 0$

لدينا:

قيمة F* المحسوبة تقدر ب: F=9.03

قيمة F الجدولية نستخرجها من جدول فيشر، حيث أن درجة حرية البسط هو K=1 ودرجة حرية المقام هي ١ =(n-k-1) إذن:

$F^{K}{}_{(n-k-1)} = F^{4}{}_{4}$ =6.39

بما أن: $F^* > F$، أي أن احصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي سنرفض فرضية العدم التي مفادها أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد يختلف عن الصفر ، إذن النموذج مقبول جملة.

ثانيا: اختبار المعلمات من الناحية الاحصائية:

-بالنسبة للثابت β_0 :

لاختبار الفرضية التالية نستخدم ستيودنت كما يلي:

$H_0: \beta_0 = 0$

$H_1: \beta_0 \neq 0$

من أجل ذلك نقارن قيمة t المحسوبة مع الجدولية.

قيمة t الجدولية نستخرجها من جدول ستيودنت بدرجة حرية (n-k) ومستوى معنوية تقدر بـ ٥٪ حيث إن:

dl=n-k=8-4=4

أي:

$t^{\alpha}_{14} = 2.77$

نلاحظ أن القيمة المحسوبة (t=1.57) أقل من القيمة الجدولية وبهذا سنرفض الفرض البديل، أي أن الثابت β_0 يساوي الصفر ومنه β_0 غير معنوي.

-بالنسبة للمعامل $\alpha(\beta_1)$:

لاختبار الفرضية التالية:

$H_0: \beta_1 = 0$

$H_1: \beta_1 \neq 0$

لدينا

قيمة t المحسوبة تقدر ب: t* = 3.80

قيمة t الجدولية تقدر ب: t^{α}_{14}=2.77

إذن: $t^{*} > t$، أي قيمة t المحسوبة أكبر من الجدولية ومنه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_1 له معنوية احصائية مما يشير إلى أن المتغير المستقل lcr يؤثر في المتغير التابع roa

Pob=0.019: يدل على أننا نقبل بـ lcr في النموذج.

-بالنسبة للمعامل (β_2) lr :

لاختبار الفرضية التالية:

$H_0: \beta_2 = 0$

$H_1: \beta_2 \neq 0$

لدينا

قيمة t المحسوبة تقدر بـ: t*=3.13

قيمة t الجدولية تقدر بـ: t^{α}_{14} =2.77

إذن: $t^{*} > t$، أي قيمة t المحسوبة أكبر من الجدولية ومنه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_2 له معنوية احصائية مما يشير إلى أن المتغير المستقل lr يؤثر في المتغير التابع roa

Pob=0.035: يدل على أننا نقبل ب lr في النموذج.

-بالنسبة للمعامل (β_3) sze :

لاختبار الفرضية التالية:

$H_0: \beta_3 = 0$

$H_1: \beta_3 \neq 0$

لدينا

قيمة t المحسوبة تقدر بـ: 1.31- =t*

قيمة t الجدولية تقدر ب: 2.77= $t^{\alpha}{}_{14}$

إذن: $t^* < t$ ،أي قيمة t المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومنه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن β_3 غير معنوي احصائيا مما يشير إلى أن المتغير المستقل sze يؤثر في المتغير التابع roa

Pob=0.25: يدل على أننا نرفض ب size في النموذج.

نستنتج مما سبق أن lcr وlr يؤثران في roa

ثالثًا: تحليل النتائج

وعليه فإن النموذج المقدر للعلاقة بين لوغاريتم الربحية ولوغاريتم السيولة والرفع المالي وحجم البنك يكون كما يلي:

roa= 50.99 - 0.131lcr + 2.53 lr - 2.18 sze
(1.57) (-3.80) (3.13) (-1.31)
R^2 =0.871375 r^{-2}=0.77495 f= 9.03 dw= 3.04
N= 8 prob f= 0.029

مع العلم أن:

(t): هي عبارة عن قيمة إحصائية؛

R^2: معامل التحديد؛

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل؛

N: عدد المشاهدات؛

DW: إحصائية دربن واتسون

F: إحصائية فيشر؛

Prob: احتمال الخطأ.

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل lcr إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين (roa) و(lcr) وهذا ما يدل على أنه كلما زاد lcr بـ ١٪ سينخفض roa بـ ١٣ , ٠٪، إذن معامل lcr ذو معنوية إحصائية، بمعنى أن lcr تؤثر على roa.

- بالنسبة لمعامل lr إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين (roa) و(lr) وهذا ما يدل على أنه كلما زاد lr بـ ١٪ سيرتفع roa بـ٥٣ , ٢٪، إذن معامل lr ذو معنوية إحصائية.

- بالنسبة لمعامل sze إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين (roa) و(sze) وهذا ما يدل على أنه كلما زاد size ب ١٪سينخفض roa بـ ١٨ , ٢٪، إذن معامل size ذو معنوية إحصائية.

الخاتمة

تم اختبار فرضيات البحث المطروحة، وذلك من خلال الدراسة الإحصائية بواسطة البرنامج eviewes، المتمثلة في دراسة أثر السيولة وفق متطلبات بازل الجديدة ، والرفع المالي وحجم البنك على الربحية.

حيث تم الاعتماد على أخذ عينة من البنوك الناشطة في المملكة العربية السعودية، كون أن هذه الأخيرة أبدت استعدادها ورغبتها في الالتزام بالمعايير الجديدة وبدأت في تنفيذ خطة تجريب السيولة القصيرة الأجل ونسبة التمويل المستقر. ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية بغية تحقيق الاستقرار المالي والحد من الأزمات بإيجاد وسائل ووضع معايير تطبقها البنوك.

- إقرار اتفاقية بازل ٣ لا يمثل أية إشكاليات أو عوائق لبنوك العينة، وذلك بأن لديها احتياطات كبيرة أكثر من المتطلبات الرسمية للاحتياطات المقررة وهي بالتالي استطاعت أن تلبي اتفاقية بازل وفق ضوابطها الجديدة.

- ما ساعد البنوك على تطبيق اتفاقية بازل ٣ هو أن الاتفاقية أعطت البنوك فرصة كافية لاستيفاء متطلبات الاتفاقية مما يساعدها على بناء احتياطاتها وجعلها صمام الأمان في مواجهة الظروف والأزمات المالية والاقتصادية القادمة.

- بنوك العينة تتميز عن بقية المصارف العالمية بالمعدلات المرتفعة لملاءتها المالية والتي تفوق المعدلات المعتمدة في بازل ١ وبازل ٢ أو تلك المعدلات المقترحة في بازل ٣. حيث أصبحت سمة تميزها بشكل خاص والبنوك السعودية بشكل عام عن بقية البنوك في العالم، وهذا يعود للربحية العالية التي يتمتع بها القطاع خلال عقود من الزمن .

- تمكنت بنوك العينة من تجاوز نسبة السيولة القصيرة الأجل المحددة ب ١٠٠٪.

- استطاعت البنوك محل الدراسة من استيفاء نسبة الرفع المالي وتجاوزها المحددة ب ٣٪.

- لا تزال فترة تجريب هذه المعايير قائمة حتى سنة ٢٠١٩ وهي الفترة التي حددتها اللجنة لتتمكن البنوك من الاستعداد للتطبيق الرسمي للمعايير المقررة من سنة ٢٠١٥ إلى غاية ٢٠١٩.

نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: تؤثر الرافعة المالية. هذه الفرضية صحيحة حيث أثبتت الدراسة الإحصائية أن كل الرافعة المالية وحجم البنك يؤثران على ربحية البنوك، حيث إن هناك علاقة طردية بين الربحية والرافعة المالية وعلاقة عكسية بين الربحية وحجم البنك .

الفرضية الثانية: يؤثر حجم البنك على الربحية. هذه الفرضية صحيحة حيث أثبتت الدراسة الإحصائية أن حجم البنك يؤثر على ربحية البنوك، حيث إن هناك علاقة عكسية بين الربحية وحجم البنك.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة عكسية بين ما تملكه بنوك العينة من سيولة وكيفية إدارتها على ربحيتها وقدرتها على توليد الأرباح، وهذه الفرضية صحيحة إذ حسب الدراسة التي قمنا بها وجدنا أنه كلما زاد lcr ب ١٪ ستنخفض roa ب ١٣ , ٠٪.

وقد تم التوصل إلى وجود أثر للسيولة، الرفع المالي وحجم البنك على الربحية البنكية كما يلي:

– بالنسبة لمعامل lcr إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين (roa) و(lcr)؛

- بالنسبة لمعامل lr إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين (roa) و(lr) ؛

- بالنسبة لمعامل sze إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين (roa) و(sze).

المراجـــع

- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل٣،الدار الجامعية، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٣.
- صالح مفتاح وفاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل٣ على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أسطنبول، تركيا، ٠٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣.
- لحسن دردوري وسليمان دحو، مقررات لجنة بازل كآلية من آليات إدارة المخاطر وترسيخ الحوكمة في البنوك، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام طرق كمية، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، ٨/ ٩/ ٢٠١٥.
- سارة بركات، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد١٧، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان ٢٠١٥.
- الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر ٢٠١٠.
- معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، اضاءات، السلسلة الخامسة، العدد ٥، الكويت، ديسمبر 2012.
- سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد١٤، ورقلة، ٢٠١٤.

- اتحاد المصارف العربية، دليلك إلى التعديلات على بازل٢ لواجهة الأزمة المالية العالمية، إدارة البحوث ومركز البيانات والمعلومات، الجزء السادس، ٢٠١٠.
- البنك المركزي المصري، التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل ٣ نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، القاهرة، ٢٠جويلية ٢٠١٦.
- زبير عياش، اتفاقية بازل ٣ كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣٠/ ٣١، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي٢٠١٣.
- فلاح كوكش أثر اتفاقية بازل ٣ على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي٢٠١٢.
- محمد بن بوزيان، فؤاد بن حدو، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل(٣)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر ٢٠١١.
- بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد٢٤، العراق.
- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دمشق،١٢نيسان٢٠١١.

- باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٦.
- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية، مصر، ١٩٩٤.
- لانا نبيل زاهر، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف خاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد ٦، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٤.
- علي محمود، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد ٠١، ٢٠١٤.
- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ٢٠٠٩.
- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠١٥.
- بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨.
- ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الحقوق، ١٩٨٥.

- نصر رمضان احلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٣.
- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
- سوزان سمير، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة، إدارة الائتمان، دار الفكر،ط١، الأردن،٢٠١٢.
- الموقع الرسمي لبنك البلاد
- الموقع الرسمي لبنك الراجحي
- الموقع الرسمي لبنك الأهلي التجاري
- الموقع الرسمي لبنك الأول
- التقرير السنوي لبنك البلاد ٢٠١٦.
- التقرير السنوي لبنك الراجحي ٢٠١٦.
- التقرير السنوي لبنك الأهلي التجاري ٢٠١٦.
- القوائم المالية الموحدة لبنك الأول ٢٠١٦.
- rachida hennani, de bale 1 à bale3 :les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient, études et synthèse, lameta, université de montpellier, n°01,2015.
- Reforme financier de bale : chemin parcouru et enjeux futurs, center d'analyse stratégique, France, janvier 2011.
- comité de bale sur le contrôle bancaire, bale3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et système bancaires, document révise, banque des règlements internationaux, bale, suisse, juin 2011.
- Fréderic hache, bale 3en 5 question : des clefs pour comprendre la reforme, finance Watch, mai 2012.
- Denis Philips, la nouvelle loi bancaire : la maitrise des risques et le renforcement des fonds propres, 25 avril 2014.
- Marc van caenghem, bale3 et la gestion de la liquidité nouveaux éclairages sur la mise en coure, de lotte, avril 2013.